

الى السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات
المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

المعايير المجالية لاختيار العمال للعمل بالخارج على أساس اتفاقيات التشغيل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
حسب ما هو متوفر لدينا من معطيات، فقد وقعت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، مع شركة ألمانية متخصصة في الألياف البصرية، على اتفاقية شراكة هدفها تشغيل نحو عشرة آلاف عامل مؤهل انطلاقاً من المغرب، على المدى المتوسط. ويبدو أنه، بالإضافة إلى هدف التشغيل، فإطار الاتفاقية يتوخى تمكين التقنيين المغاربة وتأهيلهم لاكتساب المهارات المطلوبة ومعادلة شهاداتهم في سوق الشغل الألماني.
وتأتي هذه الخطوة، إلى جانب العديد من مثيلاتها مع بلدان أخرى، ضمن محاولة الحكومة التخفيف من وطأة ومؤشرات البطالة المتصاعدة، علماً أن الموقف المبدئي يقتضي، بالأحرى، السعي نحو توظيف اليد العاملة والطاقات المغربية داخل الوطن، وليس خارجه، من خلال توفير الشروط الاقتصادية والاستثمارية اللازمة.
وبغض النظر عن ذلك، وبالنظر إلى اضطراب عدد هائل من الطاقات المغربية إلى مغادرة البلاد بحثاً عن آفاق مهنية أوسع، فإن اختيار الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات للمغاربة الذين "يستفيدون" من هذه الهجرة المهنية لا بد أن يخضع لمعايير مضبوطة، سواء فيما يتعلق بالمؤهلات المهنية والتقنية والعلمية والدراسية، أو كذلك فيما يتعلق بمعايير الاستهداف المجالي، لا سيما بالنسبة للأقاليم والجهات التي تعرف نسباً أكبر من البطالة وانحساراً في فرص الشغل وضعف الاستثمار، من قبيل إقليم تازة.
على هذه الأسس، نسألكم، السيد الوزير، حول المعايير الجغرافية وكيفية اختيار الأقاليم التي يتم التركيز عليها في اختيار العمال الذين "يستفيدون" من اتفاقيات التشغيل في بلدان أجنبية يضطر الشباب للهجرة إليها؟
وتقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

أحمد العبادي